PUBLICATION: Al Afkar			COUNTRY: Lebanon	
Date	Page/Section	Colour	Circulation	Frequency
April 28, 2008	38-39-40	Yes	10000	Weekly

أيتها الهيئة الناظمة للاتصالات.. ما هي غلال سلتك؟

رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة: للمرة الأولى في العالم استدرجنا الشركات بأربعين ألف صفحة!

لتحديد مستوى تطوّر بلد ما لا بدّ في الدرجة الأولى من التطلّع فيه إلى مستوى الاتصالات التي تربط أوصاله ببعضها البعض وتصله بالعالم الخارجي، ما بات يشكّل أكثر من حاجة ملحّة في القرية الكونية التي نعيش فيها...

في لبنان، تشهد الاتصالات كما كل القطاعات التراجع تلو الآخر نتيجة التجاذبات السياسية والتطورات الأمنية الدراماتيكية المتلاحقة، وذلك بعدما كان لبنان سبّاقاً في الكثير من المجالات وكان يُعدّ مركزاً للمنطقة...

ولكن برغم هذه الأوضاع، فقد حظي قطاع الاتصالات بهيئة ناظمة على خلاف سواه من القطاعات التي ينصّ القانون على إنشاء هيئات منظّمة لها، وممّا لا شك فيه أن للهيئة الناظمة دوراً في تطوير أي قطاع كونها تؤمّن استقلاليته وتُخرجه بالتالي من زواريب السياسة. إلاّ أن الهيئة المنظّمة للاتصالات التي أنشئت في العام ٢٠٠٧ وفق قانون الاتصالات ٤٣١ الصادر في العام ٢٠٠٢ كان لها نصيبها من التسييس، وقد بقي مرسوم تعيين مجلس إدارتها من دون توقيع رئيس الجمهورية بسبب الجدل العقيم والانقسام السياسي الحاد...

إنما تمكنت الهيئة بحسب ما يبدو من نتاجها من أن تتخطى العراقيل السياسية وعملت خلال العام الأول بعد تأسيسها على إرساء قطاع اتصالات متطوّر ومتحرّر من كل قيود واحتكار، وقد وضعت آخيراً برنامج تحرير قطاع الاتصالات الذي يُعدّ المدماك الأول والأساس على طريق تطوير القطاع وبالتالي تطوير البلد ونموّه، على أمل أن يسلك طريقه إلى التطبيق الذي تبدو الهيئة عازمة على تحقيقه في أسرع وقت، ويبقى أن تساعدها الظروف العامة.

«الأفكار» التقت رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده، وكان لقاءٌ شاملاً وجردة عن عمل الهيئة في سنتها الأولى التي بدأت فعلياً في الخامس من نيسان (ابريل) ٢٠٠٧ بحسب ما يوضح شحاده: «إن تعيين مجلس إدارة الهيئة تم في الثامن من شباط (فبراير) ٢٠٠٧، ولكن بحسب القانون الإداري يبدأ عمل الهيئة عندما يكتمل عقد كل المعيّنين في مجلس الإدارة ويعقدون أول اجتماع عمل، وهذا حصل في الخامس من نيسان (ابريل) ٢٠٠٧».

■ بعد مرور أكثر من سنة على تشكيل الهيئة المنظمة للاتصالات ما هي أبرز الإنجازات التي حققتها؟

- إن ما حقّقته الهيئة مهم جداً على أصعدة عدّة. فهي وضعت خطة شاملة لتحرير قطاع الاتصالات والتي تم نشرها آخيراً على الموقع الإلكتروني للهيئة للاطلاع عليها، وهذا يُعدّ من أهم الإنجازات. كذلك فإن الهيئة وضعت إلى الآن أهم مدامك الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات، فللهيئة وفق قانون الاتصالات ٤٣١ الصادر في العام ٢٠٠٢ سلطة تنظيمية أي سلطة إصدار الأنظمة التي تُلزم شركات الاتصالات، ولقد عملنا على وضع الأنظمة الأساسية لقطاع الاتصالات فصدر عدد كبير منها ونُشر على الموقع الإلكتروني للهيئة، ومن بينها نظام الربط بين الشبكات ونظام نوعية الخدمة ونظام المناقصة بين الشركات.... وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أن من الأمور التي أنجزناها في الهيئة إرساء قواعد جديدة للتعاطي مع الشركات والمستثمرين ومع القطاعين العام والخاص، بحيث نعمد إلى نشر الأنظمة على موقع الهيئة على الإنترنت لتلقّي الملاحظات من الخبراء والمؤسسات والشركات وأحياناً الجمعيات الأهلية لكي نطوّر التشريعات والأنظمة لتكون على مستوى عالمي، وقد وصلتنا من أهم الخبراء وأهم الشركات ملاحظات مكتوبة ومدوّنة على أنظمة وضعناها، وهذا يميّز الهيئة في تعاطيها كمؤسسة عامة مع الآخرين في ما يتعلق بكل الاستشارات والتشريعات التي تصدرها، ما يرسي طريقة جديدة للتعاطي بشفافية ويجعلنا نستفيد من الخبرات في الخارج فيكون لدينا أفضل التشريعات والأنظمة.

ثم أضاف:

- في إطار إنجازات الهيئة أيضاً إطلاق مزايدة الخلوي، علماً أن الهيئة وعلى رغم تعيين مجلس إدارتها بقيت من دون موازنة إلى تموز (يوليو) ٢٠٠٧ ولكننا وكون الحكومة اللبنانية تعهّدت أمام الدول المانحة في مؤتمر «باريس٣» بإطلاق عملية الخصخصة للخلوي والترخيص في العام ٢٠٠٧، تعهّدنا التحضير لها وكنا في الواقع جاهزين في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، وأطلقنا مع المجلس الأعلى للخصخصة عملية شفافة للمزايدة والترخيص للخلوي وفقاً لأعلى درجات المهنية والشفافية. فقد توافر للشركات المهتمة بالمشاركة في أي مكان في العالم إمكانية الحصول على كل المعلومات عن قطاع الخلوي في لبنان موثّقة على الإنترنت في نحو أربعين ألف صفحة، وهذا يحصل للمرة الأولى في العالم كلّه، ويمكننا القول بضمير مرتاح إن ما فعلناه من ناحية الشفافية وتوفير المعلومات لكل الشركات المشاركة وفقاً للشروط نفسها وبالتساوي هو أفضل مما كان يحصل في كل العالم. إلاّ أن عملية الخصخصة والترخيص معلّقة ولكنّ ما نُفذ منها إلى الآن تم على أعلى المستويات وعندما نعاود العمل على الخصخصة سيكون بالوتيرة والاهتمام والشفافية عينها.

■ وغير ذلك؟

- من الإنجازات أيضاً، أن الهيئة وقبل مرور سنة على إنشائها أصدرت تراخيص جديدة لشركات البيانات وشركات الانترنت وفقاً للقانون ٤٣١ ووفقاً لأفضل المعايير، وهذا الإجراء مهّد الطريق لتحرير القطاع، وقد تحرّرت هذه الشركات من عدد كبير من القيود القانونية التي كانت تكبّلها ومُنحت إمكانية المشاركة في السوق في شكل فعّال أكثر.

أما الإنجاز الذي اعتبره الأهم كونه سيترك انعكاساته على المدى البعيد، فهو بناء هيئة مستقلة بفريق عمل متخصّص تعمل بشفافية وتتعاطى مع كل الشركات بإنصاف وعدم تمييز ويلتزم كل فريق عمله بتحرير قطاع الاتصالات وتأمين أفضل خدمات لأوسع شريحة من اللبنانيين. فالهيئة المنظّمة للاتصالات ليست شركة تجارية بل هيئة تسعى من خلال التشريع والتنظيم والترخيص الارتقاء بالوضع السيء راهناً لقطاع الاتصالات في لبنان خصوصاً بالمقارنة مع دول المنطقة، وهذا ما تؤكد عليه تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى تجري مقارنات بين الدول العربية، فتتحدث عن ثغرات ونقص كبير في الخدمات ونوعيتها إضافة بالطبع إلى مشكلة الأسعار المرتفعة.

وهنا قال:

- كفريق عمل الهيئة نعمل لكي يكون لبنان خلال سنتين أو ثلاث بين أفضل الدول العربية في قطاع الاتصالات، ولاحقاً بين الدول الرائدة في العالم كلّه في هذا القطاع من ناحية التقنيات والخدمات. ولا بدّ من التأكيد أن كلّ العاملين في الهيئة آتوا من أفضل الشركات والمؤسسات وهم ذوو خبرة عالية.

■ هل اكتمل الملاك الإداري والفني للهيئة؟

- للأسف، لم يكتمل الملاك بعد، والسبب يعود إلى بعض المعوقات القانونية التي حدّت من قدرة الهيئة على التصرّف كهيئة مستقلة وعلى اختيار الملاك الذي ترتئيه بعد موافقة مجلس الوزراء بالطبع. إن الوضع الذي تعمل فيه الهيئة مؤقت، ونعمل لإيجاد طريقة لتسويته، ونأمل أن يكون في إمكاننا في الأشهر المقبلة أن نعزّز فريق العمل المؤلف راهناً من خمسة وثلاثين شخصاً باخرين بالمستوى عينه من المؤهلات والكفاءات، فعندئذ سيُلاحظ الفرق في قطاع الاتصالات لأن أي هيئة منظّمة هي مبنية في الأساس على الكفاءات البشرية.

■ في ما يتعلق باستقلالية الهيئة التي ينص عليها قانون الاتصالات ٤٣١/ ٢٠٠٢ والتي هي أساسية لتحرير قطاع الاتصالات، يقال إن الهيئة ليست مستقلة في شكل كامل، فما الذي يعيق استقلاليتها الكاملة؟

- إن الهيئة مستقلة مئة في المئة، وهي إلى اليوم لم توافق على قرار لم تكن مقتنعة به.

■ من دون العودة إلى أي جهات رسمية؟

- من دون العودة إلى أحد. فالهيئة لم تتوانَ عن اتخاذ القرار اللازم في الوقت المناسب بكل استقلالية وضمير مرتاح، ولكنّ الاستقلالية هي أيضاً نسبية ضمن إطار معين، فالهيئة تأسست لتكون مستقلة في سوق يضمّ عدداً من الشركات على أن تقوم هي بالترخيص للشركات ومراقبتها وتنظيم عملها، وبالتالي ما دامت الإصلاحات في قطاع الاتصالات لم تكتمل وأهمها إنشاء شركة اتصالات لبنان «لبنان تيليكوم» التي ستتولى تقديم الخدمات بدلاً من الوزارة أي ما دامت الهيئة تعمل في سوق الجزء الأكبر منه مملوك من القطاع العام مع ما يعنيه ذلك من قيود كبيرة تكبّل القوانين التي ترعى عمل المؤسسات والإدارات الرسمية، ستبقى قدرة الهيئة على إعطاء نتائج من خلال الأنظمة المناسبة محدودة وليس استقلاليتها. وعلى سبيل المثال محدودية قدرة الهيئة على ترجمة قراراتها إلى نتائج ملموسة من المواطنين في ما يتعلق بالهاتف الخلوي الذي يعاني نوعية الخدمات الرديئة نتيجة عدم الاستثمار في الشبكة بما فيه الكفاية في السنوات الماضية. فعندما يكون قرار الاستثمارات في قطاع الاتصالات في يد الدولة وليس الشركات كما هو حاصل في لبنان، لا يمكن محاسبة الشركات المشغّلة بينما في دولة أخرى تضع الهيئة المنظّمة معايير على الشركات الالتزام بها وفي حال لم تلتزم تفرض عليها عقوبات. في لبنان، تحتاج راهناً استثمارات شبكتي

الخلوي إلى قرارات من الدولة اللبنانية وإلى تأمين الأموال الكافية، والوضع اللبناني أكان السياسي أو الإداري أو المالي لا يسمح أن يكون لدينا أفضل الخدمات ولو توافرت النوايا، علماً أن لا شكّ لدي بوجود النوايا.

■ ما الذي يؤخّر تأسيس شركة «ليبان تيليكوم»، علماً أن ما ينقص هو تعيين مجلس إدارتها؟

- إن هذا القرار يعود إلى الحكومة اللبنانية.

■ ألستم معنيين كهيئة منظّمة للاتصالات بهذا الموضوع؟

- إن الهيئة بالطبع معنية، ولكن لا دور لها في تعيين مجلس إدارة شركة اتصالات لبنان، بل يعود هذا الأمر إلى مجلس الوزراء ووزير الاتصالات. ودور الهيئة المنظّمة للاتصالات في ما يتعلق بإنشاء «ليبان تيليكوم» هو تحضير رخصة الشركة، وتأمين شروط انطلاقتها وفي شكل فعّال يسمح لها أن تنافس، وخلق الإطار التنظيمي لكي تتفاعل الشركة مع الشركات الأخرى، وتنظيم العلاقة لاحقاً بينها وبين المستفيدين من خدماتها. أما إنشاؤها فهو قرار يعود إلى مجلس الوزراء.

■ ولكن ألا تسألون الحكومة عن سبب التأخير في تعيين مجلس الإدارة؟

- نحن لا نقوم فقط بسؤال الحكومة عن الموضوع بل نطالب ونحث ونبرهن حسنات هذه الشركة، والمسؤولون المعنيون في الحكومة مقتنعون من دون شك بأهميتها، ولكن يجب الأخذ في عين الاعتبار الوضع السياسي في البلد.

الاستثمار في الحزمة العريضة

■ في ما يتعلق بتحرير قطاع الاتصالات، بدأتم أخيراً بخطوة أولى عبر إصدار تراخيص لشركات خدمات الإنترنت وخدمات نقل البيانات، ووعدتم قريباً بإصدار تراخيص لشركات خدمات الحزمة العريضة (broadband)، ومن المعلوم أن هذه الخدمات مهمة جداً لنمو البلد، فمتى ستقدمون على هذه الخطوة؟

- إن هذه النقطة هي من أهم الأمور التي تعمل عليها الهيئة المنظّمة وتستعدّ لإطلاقها في الأشهر المقبلة، فالبلد يحتاج اليوم إلى استثمارات ضخمة في خدمات الحزمة العريضة وفي شكل تنافسي، وانطلاقاً من ذلك ارتأت الهيئة المنظّمة إصدار رخص لشركات للاستثمار في شبكة الحزمة العريضة التي ستؤمّن للبنان هذه الخدمات، ونحن اليوم في طور تحضير دفتر شروط لإطلاق مزايدة عالمية للترخيص لشركتين إضافة إلى شركة اتصالات لبنان لتسهم الشركات الثلاث في سوق تنافسية في إنشاء شبكات خدمات الحزمة العريضة وتطويرها، ومن ثم تأمين الخدمات إلى المستخدمين. ونحن الآن نجري الدراسات اللازمة لنتمكّن من تحديد الشروط المناسبة لتغطية كل لبنان لأننا نريد تأمين أعلى درجة من التغطية لهذه الخدمات لأكبر جزء من الأراضي اللبنانية وفي شكل تنافسي وبأقل كلفة لكل اللبنانيين. وفي هذا الإطار هناك نظرة متقدّمة لكيفية استثمار الشركات التي ستتولّى بناء

الدكتور كمال شحادة: مديناً لشركتي «ألفا» و«أم. تي. سي» ستة أشهر حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

الشبكة، البنى التحتية التي أقامتها الدولة من طرقات ومجارٍ في السنوات الخمس عشرة الأخيرة مقابل إعطاء بدل للدولة. فكل ما تسعى إليه الهيئة إصدار الرخص وأيضاً إصدار المراسيم والقرارات التي ستسمح للدولة اللبنانية باستثمار البنى التحتية. ونأمل أن نتمكّن من إطلاق هذه العملية من الآن إلى حزيران (يونيو) أو تموز (يوليو) المقبلين.

ومضى يقول:

- إن خدمات الحزمة العريضة أساسية لبلد مثل لبنان يحوي طاقات بشرية متفجّرة، فبدلاً من أن ندفع الشباب اللبناني إلى الهجرة يمكننا من خلال خلق شبكات متطوّرة توفير فرص عمل، ومن خلال هذه الشبكات يمكن أن نحسّن إنتاجية المؤسسات اللبنانية وقدرتها على المنافسة مع مؤسسات عالمية، كذلك يمكن من خلال هذه الشبكات أن نستقطب استثمارات ومؤسسات عالمية للعمل في لبنان كمركز للانطلاق إلى المنطقة. وتطوير هذه الشبكة هو أيضاً ضروري من الناحية الاجتماعية لأنه يسمح بتوفير الإنماء المتوازن، فتطوير المناطق يعني تطوير المواصلات والاتصالات فيها، ومن مسؤوليات الهيئة المنظّمة للاتصالات تأمين الاتصالات لكل المناطق اللبنانية عبر القطاع الخاص وفي سوق تنافسية لكي تسمح للشركات الصغيرة الموجودة في مناطق الشمال والجنوب والبقاع أن تتمكّن أيضاً من دخول الاقتصاد العالمي وأسواق المنطقة.

■ ولكن كيف ستتأمّن المنافسة مع شركتين فقط؟

- سيكون هناك ثلاث شركات واحدة منها شركة اتصالات لبنان «ليبان تيليكوم». وللتوضيح ستتنافس هذه الشركات الثلاث على بناء شبكة الحزمة العريضة الدولية والمحلية والمناطقية، وفي هذا الإطار تكون الاستثمارات ضخمة جداً بمئات ملايين الدولارات، وهي استثمارات جديدة وليست قائمة قبلاً، ولذلك لا بدّ من إعطاء ضمانة للمستثمر لناحية وجود منافسة مضبوطة أقلّه لثلاث أو أربع سنوات. أما في ما يتعلق بخدمة الزبائن أي الوصول إلى المشتركين فهناك اليوم خمس شركات تعمل في هذا الإطار إضافة إلى وزارة الاتصالات، وقد أعلنت الهيئة المنظّمة أن هذه الخدمات ستُحرَّر إلى أقصى درجات أي لن يكون هناك قيود على عدد الرخص الممنوحة للشركات التي ستقدّم الخدمات.

ثم قال:

- التجربة الدولية واضحة في هذا الإطار، وتدلّ إلى أن لا جدوى في الدول النامية أن يكون هناك في المرحلة الأولى عدد كبير من الشركات التي تعمل على بناء الشبكات، لا بل في حال لم يكن عدد الرخص محدوداً قد تخف الاستثمارات وبدلاً من أن يتم إطلاق استثمارات جديدة يخاف المستثمرون وبالتالي لا يحصل الاستثمار اللازم. ولا بدّ من التوضيح مجدداً أن عدد الشركات المستثمرة في مجال شبكة الحزمة العريضة سيُحدّد بثلاث خلال ثلاث أو أربع سنوات فقط، على أن تُفتح بعدها المنافسة ولا يكون هناك أي حصرية في أي خدمة ولأي شبكة، فهدفنا هو إطلاق المنافسة. وأشير في هذا الإطار إلى أن الاستثمارات المتوقعة في خدمات الحزمة العريضة لا تقلّ عن نحو مليارَي دولار في السنوات العشر المقبلة، ومنها ما يزيد على الثلاثمئة مليون دولار في السنوات الثلاث الأولى، وهذه استثمارات ضخمة جداً بالنسبة إلى بلد بحجم لبنان وتخلق فرص عمل جديدة.

■ ما هو الجدول الزمني لإطلاق عملية الترخيص لشركات خدمات الحزمة العريضة؟

- سنعمل على إطلاق دفتر الشروط للترخيص في حزيران أو تموز المقبلين في أقصى حدّ كي تتقدّم الشركات المهتمة، وفي حال كانت هناك طلبات كثيرة سنجري مزايدة على الرخصتين في أيلول، على أن يبدأ الفائزان بالرخصتين العمل في تشرين الأول أو تشرين الثاني.

■ ألَيست هذه العملية في حاجة إلى أي مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء؟

- إن هذه العملية لا تحتاج إلى أي تشريع جديد أو قرارات أو مراسيم، ولكن في إمكان الحكومة اللبنانية تحسين شروط هذه الرخص والحصول على سعر أعلى لها في حال أمّنت بعض القرارات أو التشريعات أو المراسيم المطلوبة، ومن أهمها تسهيل الوصول إلى الأماكن العامة لمقدّمي هذه الخدمات بدلاً من العرقلة مع الإشارة إلى أن حق الوصول إلى الإملاك العامة يكفله القانون، وتأمين الوصول إلى البنى التحتية مقابل بدل مالي تستوفيه الدولة اللبنانية أو لاحقاً شركة اتصالات لبنان.

■ ماذا عن خصخصة الهاتف الخلوي التي أطلق المجلس الأعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات المرحلة الأولى منها في تشرين الثاني الماضي، فيما كانت المرحلة الثانية ستتم بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة؟

- إن خصخصة الخلوي يلزمها قرار من مجلس الوزراء لأن عملية بيع الأصول أو الخصخصة ستتزامن مع عملية الترخيص الذي يصدر عن الهيئة ويمنحه مجلس الوزراء، وعملية البيع تتطلّب قرار مجلس الوزراء. وحين إقرار المرحلة الأولى كان رأي الحكومة ورئيسها ترك القرار في ما يتعلق بالبيع والترخيص للحكومة المقبلة، ولا تزال الحكومة برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة على كلامها والتزامها بترك القرار إلى الحكومة المقبلة التي ستُشكّل بعد انتخابات رئيس الجمهورية، ولذلك عملية خصخصة الخلوي متوقّفة راهناً.

■ ولكن وفق عقدَي التشغيل مع الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي حالياً أي «ألفا» و«أم. تي. سي» ينتهي تلزيمهما في حزيران (يونيو) المقبل، ووفق العقد يجب إبلاغهما قبل ستة أشهر من إنتهاء مدة التلزيم إما بتجديد العقد وإما بإنهائه، فما الذي حصل؟

- لقد تم إبلاغ المشغلَين بالتمديد لهما ستة أشهر

* من خلال خلق شبكات متطورة نستطيع إيجاد فرص عمل جديدة والحد من هجرة الشباب!

إضافية على أن ينتهي العقد في آخر تشرين الثاني المقبل، بحيث استخدمت الدولة اللبنانية في إطار العقد إمكانية إضافة ستة أشهر ضمن الشروط عينها.

■ أليس هناك خيار آخر؟

- إلى الآن ليس هناك خيار ثان، ولكن نأمل من الآن وإلى آخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل أن تكون استأنفنا عملية الخصخصة والمزايدة، إنما في حال لم تتم المزايدة توجد خيارات لدى الدولة اللبنانية، فبإمكانها إعادة التفاوض مع الشركتين الحاليتين لتمديد العقدين معهما لمدة محدّدة.

■ ولكن ألن يكون ذلك تمديداً لحالة قطاع الخلوي المزرية؟

- بالطبع، فقرار التمديد للشركتين المشغلتين يبدو بسيطاً ولكنّ أثره كبير على نوعية الخدمة وعلى الاستثمارات في هذا القطاع وعلى النهوض به.

■ متى سيتم تحرير قطاع الاتصالات بالكامل وفق البرنامج الذي وضعته الهيئة ونشرته على موقعها الإلكتروني أخيراً؟ وهل هذا الموضوع يرتبط بظروف معينة؟

- إن المشروع الذي طرحته الهيئة في إطار تحرير قطاع الاتصالات طموح جداً بحيث يسعى إلى تحرير القطاع في شكل شبه كامل خلال سنتين، ولكن تبقى خدمة الهاتف الثابت خدمة مقدّمة فقط من شركة اتصالات لبنان إلى العام ٢٠١٠ وحينها يمكن أن تقرّر الهيئة إجراء مزايدة للترخيص لشركات تقدّم هذه الخدمة، وهذا الترخيص كما الترخيص للخلوي في حاجة إلى موافقة مجلس الوزراء. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن خدمة الهاتف الثابت كانت في كل دول العالم من آخر خدمات الاتصالات التي حُرّرت كونها ليست من الأولويات من ناحية التأثير الاجتماعي والاقتصادي وغيره. في العام ٢٠٠٨ ينصبّ تركيزنا على تحرير الهاتف الخلوي من خلال الترخيص لشركتين عبر المزايدة ومن خلال دخول الشركة الثالثة التي هي شركة اتصالات لبنان، كذلك تعهّدنا الوصول إلى تحرير قطاع الاتصالات الخلوية بالكامل في العام ٢٠١٠ عبر دخول شركات إضافية إلى القطاع، ولكنّ عدد شركات الخلوي سيبقى بالطبع محدوداً ومحصوراً نظراً إلى ما يتوافر من ترددات تستخدم لهذه الخدمات، وهذه القيود لا تضعها الهيئة المنظّمة للاتصالات بل هي قيود طبيعية لا تأثير لنا عليها.

واستطرد يقول:

- من ناحية الاتصالات الدولية، سنعمل في العام ٢٠٠٨ للترخيص لأربع شركات جديدة لتقديم خدمات هذه الاتصالات، اثنتان من شركات اتصالات الخلوي واثنتان من شركات اتصالات الحزمة العريضة، إضافة إلى شركة اتصالات لبنان، ما يجعل المنافسة في مجال الاتصالات الدولية بين خمس شركات. أما في ما يتعلق بخدمات الحزمة العريضة، فسيكون هناك خلال أسابيع نماذج لتقديم الطلبات للشركات التي ترغب في الحصول على رخصة، وسيُحرّر هذا القطاع في شكل سريع وبمنهجية واضحة وفقاً لمعايير معلنة ومتوافرة للجميع.

■ في ما خصّ تمويل الهيئة، من المعلوم أن بعض اللغط أثير عند تأسيس الهيئة وطرحت بعض الإشكالات القانونية لأن رئيس الجمهورية لم يوقع مرسوم تشكيلها، ومنذ ذلك الوقت لم يعقد مجلس النواب وبالتالي ليس هناك إقرار للموازنات العامة، ووفقاً لقانون الاتصالات ٤٣١ يتم تمويل الهيئة في السنتين الأوليين من الخزينة العامة على أن يصبح تمويلها بعد ذلك ذاتياً، ولكن نظراً إلى عدم إقرار الموازنات العامة في مجلس النواب، يتم تمويل الهيئة

شعارنا: عدم تسييس الهيئة

عبر سلفات خزينة من وزارة الاتصالات، وهناك من يرى أن هذه السلفات مخالفة للقانون، فما ردكم؟

- إن هذه السلفات تتطابق من دون شكّ مع القانون، وقانون الاتصالات ٤٣١ وضع القاعدة القانونية لتأمين السلفة للهيئة المنظّمة للاتصالات، وأي اجتهاد آخر يكون محاولة لعرقلة هذا الإصلاح المهم الذي يتمثّل بإنشاء الهيئة وتحرير قطاع الاتصالات. ومن دون لف ودوران أقول لا توجد أي مشكلة قانونية، فما دامت موازنتا العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لم تُقرّا لم تُخصّص أموال للهيئة، إلاّ أن الهيئة وكأي مؤسسة في الدولة اللبنانية تُمنح سلفة بقرار من مجلس وزراء وعند صدور قانون الموازنة للسنة التي تم فيها صرف السلفة تسوّى الأمور المالية.

السلفة والهرطقة القانونية

■ ولكنّ السلفتين اللتين مُنحتا للهيئة إلى الآن كانتا على أساس القاعدة الإثني عشرية التي توجب وجود اعتمادات في موازنة السنة السابقة، ومن المعلوم أن الهيئة لم تكن أنشئت عند إقرار آخر موازنة، فكيف تفسر ذلك؟

- إن الاجتهاد الذي يعتبر أن سلفة الخزينة للهيئة غير قانونية، هو هرطقة قانونية وسلطة فواكه، قانونية. من الواضح أن القاعدة الإثني عشرية تُطبّق على ميزانية الدولة ومؤسساتها المدرجة في آخر قانون موازنة مُقرّ. أما المؤسسات الجديدة التي لم تكن موجودة فتأخذ بقرار من مجلس الوزراء من الاحتياط، ففي كل موازنة هناك ما يُسمى بالاحتياط ومجلس الوزراء هو من يقرّر الصرف من الاحتياط، وبالتالي لا يُصدرنّ أحد اجتهادات غير قانونية. ثم إن المادة الحادية عشرة من قانون الاتصالات ٤٣١ تلزم الدولة اللبنانية تمويل الهيئة في أول سنتين، وإذا كان قانون الموازنة قانوناً فإن قانون الاتصالات ٤٣١ قانون أيضاً وبالتالي لا يمكن أن يكون ما ينص عليه غير قانوني.

إن سلفتي الخزينة اللتين مُنحتا للهيئة المنظّمة للاتصالات كانتا بقرار من مجلس الوزراء، ولا يمكن لمجلس الوزراء أن يتخذ القرارات بخفة وبشكل مخالف للقانون. أما النقطة الأهم فهي أن هدف الهيئة هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي قبل بدء سنة عملها الثالثة بحسب ما ينص قانون الاتصالات، ولقد تمكّنا إلى الآن من تأمين واردات، فنحن حريصون قبل غيرنا أن يكون لدى الهيئة اكتفاء ذاتي لأنه يفعّل عملها. وهناك قدرة لتأمين التمويل الذاتي، ولكن لكي نتمكّن من ذلك فعلياً وفي شكل كامل لا بدّ من الانتقال بالقطاع من الوضع الراهن الشاذ الذي يتنافى مع روحية ونص القانون ٤٣١ إلى وضع تعمل فيه شركات وفقاً لرخص صادرة عن الهيئة المنظّمة للاتصالات، فحين يصبح كل القطاع منظّماً وخاضعاً للقانون ٤٣١ لن يكون لدى الهيئة أي مشكلة في تأمين الاكتفاء الذاتي.

■ هل أثار اللغط الذي أثير عند تشكيل الهيئة على عملها؟

- إن مجلس إدارة الهيئة تشكّل من أشخاص يملكون المؤهلات والرؤية لتطوير القطاع ويستوفون كل الشروط التي يطلبها القانون ويلتزمون الخدمة العامة، وأعتقد أن عملنا ونتائجه هما المعيار للحكم علينا، فعلى رغم الوضع الصعب أعتقد أننا حقّقنا الكثير وطموحاتنا للقطاع لا تزال كبيرة وسنعمل لتحقيق الكثير. وأنا واثق أن الجميع سيلاحظون أن خطة عمل الهيئة ليست لمصلحة فئة أو حزب أو شخص بل هي لمصلحة كل لبنان، وأنا وزملائي مصرّون على تجنّب تسييس عمل الهيئة ولن نسمح بذلك، وستبقى الهيئة تعمل وفقاً لأسس القانون ٤٣١ بإنصاف وعدم تمييز بين الشركات.

■ إن الهيئة المنظمة للاتصالات هي الهيئة المنظّمة الأولى من نوعها في لبنان علماً أن القانون ينص على إنشاء هيئات منظمة لقطاعات أخرى، فهل تُعد تجربة الهيئة المنظمة للاتصالات ناجحة ومشجعة لإطلاق هيئات أخرى؟

- من وجهة نظري هي لا بدّ ناجحة ولكنّ هناك عبراً كثيرة يمكن استخلاصها منها والإفادة منها لهيئات أخرى، ومن أهمها تأمين التمويل عند تعيين مجلس الإدارة، وتفعيل عملية إعادة هيكلة السوق أكان من خلال الخصخصة أو إنشاء الشركات لأن الهيئات المنظّمة وفقاً للقانون أنشئت كي تنظّم السوق وليس للمراقبة وأخذ دور الوزارة، أي يجب إعطاء الهيئات المنظّمة القدرات المالية وتأمين الأرضية اللازمة لعملها ولتنظيم القطاع عبر اتّخاذ الإصلاحات الهيكلية التي تتطلّب قراراً سياسياً قبل إنشاء الهيئة المنظّمة أو بعده مباشرة. ولقد اتصل بنا عدد من الوزارات التي تستعدّ لإطلاق هيئات منظّمة ونحن على تنسيق كامل معها ومستعدّون لمساعدة هذه الهيئات التي ستؤسّس، كما توافر لنا الدعم من رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ووزير الاتصالات مروان حماده في مرحلة كانت صعبة جداً بالنسبة إلينا لإطلاق عملنا.□

هلا ناصر